الاغتفار في النواسخ

دراسة نحوية

الدكتور
نادي حسين عبد الجواد

مدرس اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالقاهرة

الاغتفـار فى الثـوانى

الحمـد لله رب العالمين ، والصلاة والسـلام على سيدنا محمـد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعـد :

فإن اللغة العربية قد اتسمت بالتوسع والاغتفار فى بعض المواطن ، فوسـع النحـاة فى الظرف والجـار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما .

واغتفروا فى التـوابع مالا يغتفر فى المتبـوع ، وإنما كان هـذا الاغتفـار ، لأنه لولم يحـدث لأدى الى لون من التعقيـد . وعدم مرونة اللغـة العربيـة ، وتقصيرها فى تادية كثير من مهامها .

ولمـا كان الموضوع قد تم ، وفهم الغـرض منـه بذكر المتبوع اشترط الوفاء بالشروط فى الأول دون الثانى ، وفى هذا يقول ابن النحاس(١):

« انما جاز فى الثـوانى ما لم يجـز فى الأوائل من قبـل أنه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قـد وفى الموضوع ما يقتضيه ، فجاز التوسـع فى ثانى الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسـع من أول الأمر فإننا حينئذ لا نعطى الموضوع شيئا مما يستحقه » .

وبالاطلاع ، والبحث ، والتنقيب فى الكتب النحوية وجـدت تلك القضية ، قـد تحدث عنها النحـاة فى سطور ، فقمت بجمع وتحليل ما كتبوه مع إلقاء الضوء عليه من خلال النعت ، والتوكيد والعطف والبدل، مفردا لهـذه القضية هـذا البحث مستعينا فى ذلك بما ورد عن النحاة

---

(١) الأشـباه والنظـائر ٤٠٢/١

وبما ورد من شـواهد قرآنية ، وشـعرية ، ونثرية ، فالله أسأل أن يوفقنى الى الصـواب .

الدكتـور

نادى حسين عبـد الجـواد

المدرس فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية

قسم اللغـة العربيـة وآدابهـا

شـعبة اللغـويات

أولا : الاغتفـار فى النعت

ذكر النحويون أنه يغتفـر فى الثـوانى مالا يغتفـر فى الأوائل ، والنعت من بين هذه الثوانى ، لذلك فإنهم ذكروا نعوتا لا يصح أن تقع موقع المنعوت ومن أمثلة ذلك قولهم : (ياأيها الرجل ذو الجمـة) ، فـ (ذو الجمة) نعت للرجل ، ولا يجوز أن تحذف (الرجل) ، وتحعل كلمة (ذو الجمة) فى موقعه ، لأن (أى) وصلة لنداء ما فيه (ال) ، فلا يجوز أن تقول (يا أيها ذو الجمة) .

وكذلك : (يا زيد الطويل) ، فان (الطـويل) نعت لزيد ، ولا يجوز أن تحـذف (زيدا) ، وهو المنعوت ، وتقيم (الطويل) ، وهو النعت مقامه ، لأنه يؤدى الى نـداء ما فيه (ال) ، وهو غير جـائز ، من هـذا نعلم مـدى اغتفـارهم فى الثـوانى ـ فى النعـت ـ يقـول الزنجانى(٢) مفصحا عن ذلك : « وقد يجوز فى التابع مالا يجـوز فى المتبوع ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الرجل ذو الجمـة ، فتجعل (ذو الجمة) نعتـا للرجـل ، مع أنه لا يجوز أن تقع موقعه ، وتقول : يا زيد الطويل ، ولا يجوز : يا الطويل » .

وقد ورد ما يؤكد ما قلته بالإضـافة الى ذلك ما ذكره المبـرد(٣)

---

(٢) هو عبـد الوهاب بن إبراهيم بن عبـد الوهاب ، ابن أبى المعـالى الخزرجى الزنجانى ، اشتهر بمؤلفاته فى النحـو والصرف ، فله متن الهادى ، والكافى شرح الهـادى ، والتصريف ، ترجمـة فى البغية ١٢٢/٢ ، وانظر قوله فى الكافى شرح الهادى ٨٨٧ .

(٣) هو محمـد بن يزيد بن عبـد الأكبر الأزدى ، البصرى ، كنيتـه : أبو العباس ، لقبه : المبرد ، عرف بامامته فى العربية ، وفصاحته التى فاق فيها نظرائه ، صـاحب المقتضب والكامل ، توفى سـنة ٢٨٥ هـ ، ترجمته في البغية ٢٦٩/١ ـ ٢٧١ ، وإنباه الرواه .

فى المقتضب(٤) اذ يقول : « فان قلت : يا هذا الطويل ، جـاز أن يكون (الطويل) عطفا على هـذا مبينا له ، ويجـوز أن يكون نعتـا ، وليس بوجـه الكلام ، وإنما ينبغى أن يوضح هـذا باسم فيه الف ولام لا بنعت ، لأن هذا مبهم ، فإنما ينبغى أن يفسر بما يقصد إليه » .

ثانيـا : الاغتفـار فى المعطـوف

كثرت المواطن التى اغتفر فى المعطوف فيها عن أى تابع آخـر من التوابع ، وذلك لكثرة نوع المعطوف عليـه ، فقـد يكون المعطوف عليـه منصوبا بـ (حتى) ، وقد يكون مضـافا الى (أى) ، أو يكون مجرورا بـ (رب) ، إلى غير ذلك . وإليك بيان هذه المواطن :

(أ) ظهور (أن) مع الفعل المعطـوف على منصوب حتى :

من المعـلوم لدينا أن الفعـل الواقع بعـد (حتى) ينصب بـ (أن) إذا كان الفعل يدل على الاستقبال باعتباره زمن التكلم ، و (أن) هـذه واجبـة الإضمار ، لأن هـذا من المواطن التى ينصب فيها المضـارع بـ (أن) مضمرة وجوبا ، قال ابن مالك :

وبعـد حتى هكذا اضـمار أن حتم

فـ (أن) هـذه لا يجوز ظهورها بعـد (حتى) ، لأن (حتى) تعـد عوضـا عن (أن) ، فلا يصح أن يجمع بين العوض والمعوض عنه، قال ابن إياز(٥) : « لا يجوز إظهار (أن) الناصبة بعـد (حتى) ،

---

(٤) المقتضب ٢٦٥/٤

(٥) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد ، العلامة جمال الدين ، كان من أعلم أهل زمانه بالنحو والصرف ، من تصانيفه : الاسعاف فى الخلاف ، وقواعد المطارحة توفى سنة ٦٨١ هـ تاريخ بغدادوالبغية ٥٣٢/١ ، وانظر قوله فى الأشباه والنظائر ١٥٥/١ .

لأن (حتى) جعلت عوضا منها ، فلا يجوز إظهارها ، لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه » .

وبالرغم من أنه لا يجوز إظهارها فى هذه الحالة ، نجد أنه قد ورد عن العرب ظهور (أن) مع الفعل المعطوف على منصوبها .

ومن ذلك قول الشاعر :

حتى يكون عزيزا فى نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار(٦)

والشاهد فى قوله : (أو أن يبين) ، حيث عطف الفعل (يبين) على منصوب (حتى) ، وهو قوله : (يكون) ، مع إظهار (أن) ، وذلك أنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل .

(ب) ـ عطف المعرفة على ما أضيفت (أى) اليه :

تضاف (أى) الى النكرة مطلقا ، بدون قيد أو شرط ، نحو : أى رجل ، وأى رجلين ، وأى رجال ، ولا تضاف للمعرفة إلا إذا كانت مثناة نحو قوله تعالى : « **أي الفريقين خير مقاما وأحسن نديا** »(٧) ، او كانت تدل على جمع نحو قوله تعالى : « **أيكم أحسن عملا** »(٨) .

ومن هنا نعلم أنه لا تضاف (أى) الى معرفة مفردة ، وبالرغم من ذلك فقد ورد عطف المعرفة المفردة على ما أضيفت إليه (أى) فى قول الشاعر :

---

(٦) البيت ليزيد بن حمار ، وهو من البسيط .
انظره فى مغنى اللبيب ٦٩٢ ، والهمع ٩/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٣٠١ ، والأشباه والنظائر ٣٩٩/١ ، والدرر ٦/٢ .

(٧) سورة مريم ٧٣

(٨) سورة هود ٧

وأى فتى هيجـاء أنت وجـارها اذا ما رجال بالرجال استقلت(٩)

والشاهد فى قوله : (وجـارها) حيث إنه عـرف بالاضـافة إلى الضمير ، وتم عطفه على (فتى) ، مع أنه لا يجوز : (أى جارها) ، والذى سـوغ هـذا العطف هو أنه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع.

هـذا وقد قال الأعلم(١٠) فى هـذا البيت : « الشاهد فيه عطف (جارها) على (فتى هيجاء) ، والتقـدير : أى فتى هيجـاء ، وأى جـارها أنت ، فـ (جـارها) نكرة ، لأن (أيا) إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة ، لأنه فى معنى الجنس ، (فجارها) وإن كان مضـافا الى ضمير هيجـاء ، فهو نكرة فى المعنى ، لأن ضمير الهيجاء فى الفائدة مثلها ، فكأنه قال : أى فتى هيجاء ، وأى جار هيجاء أنت ، ولا يجـوز رفعـه » .

---

(٩) البيت من الخمسين المجهولة القائل وهو من الطويل
الهيجاء : الحرب ع والمراد بالفتى : القائم بها ، المبتلى فيها ، وجـارها : المجـير منها ، وقـد ورد البيت فى الكتاب ٥٥/٢ ، والأصول ٣٩/٢ ، والمغنى ٦٩٢ ، والأشـباه والنظائر ٤٠٠/١ ، وشرح أبيات المغنى ١٠٠/٨

(١٠) هو يوسـف بن سليمان بن عيسى النحـوى الشنتمرى ، المعروف بالأعلم ، كان من أعلم الناس بالعربية وأشعار العرب ، أخـذ عن إبراهيم الافليلى بقرطبة ، اشتهر بتعليقاته على شواهد الكتـاب توفى ٤٧٦هـ ، ترجمته فى البغية ٣٥٦/٢ ، وإنباه الرواه٦٥/٤، ٦٦ .
وانظر قوله فى هامش الكتاب ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ط بولاق .

(جـ) ـ عطف المعرفة على مجرور (رب) :

اشترط النحاة فى مجرور (رب) أن يكون نكرة ، وذلك نحو رب رجل لقيته ، وبالبحث تبين ورود عطف المعرفة على مجرور (رب) النكرة ، ومن ذلك قولهم : (رب شاة وسخلتها) ، فـ (شاة) نكرة مجرورة بـ (رب) ، والواو حرف عطف ، و (سخلة) معطوفة على (شاة) معرفة بالإضافة إلى الضمير ، والذى سوغ ذلك إذ لا يجوز : (رب سخلتها) ، أنه يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع.

ومن ذلك قولهم : (رب رجل وأخيه)(١١) ، فعطف كلمة (أخيه) وهى معرفة بالإضافة إلى الضمير على مجرور (رب) النكرة) ، وهو كلمة (رجل) ، ولا يجوز لنا أن نقول : (رب أخيه) ، لأنه يؤدى الى جر (رب) للمعارف ، وهو ممنوع .

(د) ـ عطف المعرفة المفردة على ما أضيف (كل) إليه :

لا يجوز أن تضاف (كل) إلى المعرفة المفردة ، وإنما تضاف إلى النكرة نحو : كل رجل : وكل امرأة ، ومن هنا كان ينبغى أن يعطف على ما أضيف اليها نكرة ، إلا أنه ورد عن العرب العطف على ما أضيف اليها بالمعرفة المفردة ، وذلك قولهم : (كل شاة وسخلتها) ، فلا يجوز (كل سخلتها) ، لأنه لم يرد إضافتها الى المعرفة المفردة ، وإنما أجازوا (وسخلتها) بالعطف ، لأنه تابع ، فهو ثان ، ويغتفر فى الثانى مالا يغتفر فى الأول .

---

(١١) المقتضب ١٦٣/٤

وفى هذا المعنى يقول ابن السراج(١٢) : « ومما جاء فى العطف لا يجوز فى الأول : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولو جعلت السخلة تلى (كل) لم يستقم » .

وبهذا الذى ورد عن العرب يتضح مدى الاغتفار فى المعطوف على ما أضيف إليه (كل) ، وأنه لا يشترط فى المعطوف ما اشترط فى المعطوف عليه .

(هـ) ـ عطف المعرفة على تمييز (كم) النكرة :

لابد لتمييز (كم) سواء أكانت استفهامية أم خبرية أن يكون نكرة، وذلك فى الخبرية نحو : كم عبد ملكت ، وكم عبيد ملكت ، وفى الاستفهامية نحو : كم رجلا فى الدار ؟

ومع أنه لابد من ذلك فقد ورد عطف المعرفة على تمييز (كم) الاستفهامية ، وذلك أن النحاة أجازوا : (كم رجلا ونساؤهم جاؤك)، برفع نسائهم عطفا على معنى (كم) .

وأجازوا النصب عطفا على تمييز (كم) وهو كلمة (رجلا) ، وعللوا ذلك بالبعد عن (كم) ، وأنه يجوز فى الثوانى مالا يجوز فى الأوائل .

وقد ورد من ذلك قولهم (كم شاة وسخلتها) ، فقد عطفت

---

(١٢) هو محمد بن السرى البغدادى ، النحوى ، أبو بكر بن السراج ، اشتهر بعلمه الغزير فى النحو ، وبعلو كعبه فى هذا الفن ، حتى قيل ، مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله، أخذ عن المبرد ، وأخذ عنه الزجاجى ، والسيرافى ، والفارسى، من تصانيفه : الأصول الكبير ، والموجز ، وشرح سيبويه ، توفى سنة ٣١٦ هـ ، ترجمته فى انباه الرواه ١٤٧/٣ ، والبيغية ١٠٩/١، ١١٠ ، ونشأة النحو ١٧٣ .

(سخلة) المعرفة بالإضافة الى الضمير ، على تمييز (كم) ، وهو كلمة (شاة) .

وقولهم : (كم ناقة وفصيلها) ، فقد عطفت كلمة (فصيل) ، وهى معرفة الإضافة الى الضمير على تمييز (كم) النكرة وهو كلمة (ناقة) .

وورد قول الشاعر(١٣) :

وكم دون بيتك من صفصف ودكداك رمل وأعقادها

ووضع سقاء وأحقابه وحل حلوس وأغمادها(١٤)

وقد ذكر سيبويه هذين البيتين ، وابن السراج فى الأصول وفيهما نجد أن الشاعر قد عطف وأعقادها وأحقابه (وأغمادها) على تمييز (كم) كما أن هذه الكلمات مضافة إلى الضمائر .

والذى سوغ ذلك هو أنه يفتقر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع :

فقد قال سيبويه(١٥) بعد ذكره البيتين : (فجميع هذا حجة لرب رجل وأخيه ، وهذا المضاف إلى الضمير لا يكون وحده منفردا نكرة ، ولا يقع فى موضع لا يكون فيه إلا نكرة ، حتى يكون أول ما يشغل به (رب) نكرة ، ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة) .

ويقول ابن السيرافى(١٦) : (والشاهد على قوله (وأعقادها)

---

(١٣) الأعشى .

(١٤) البيتان من المتقارب ، وقد ورد بيت بينهما فى شرح ابن السيرافى وهو :

ويهماء بالليل غطشى الفلاة يؤرقنى صوت فيادها

(١٥) الكتاب ٢٤٥/١ ط بولاق ، وقد نقل ذلك ابن السراج فى الأصول ٤٠/٢ .

(١٦) شرح أبيات سيبويه ٤٧٥/١ .

عطفه على المجرور بـ (كم) ، و (من) لا تدخل فى هـذا الموضع إلا على نكرة ، كما أن (رب) لا تدخل إلا على نكرة ، فلمـا أدخـل (من) على النكرة عطف على النكـرة ما هو مضاف إلى ضمير النكرة كما فعـل فى : (رب رجل وأخيه) ، كأنه قال : من ضـعف ومن دكداك رمل ، وأعقاد لها ، وكذا الشـاهد فى قوله : ووضـع سـقاء وأحقابه ، الهـاء تعود إلى السقاء ، وكذا : (وحل حلوس وإغمادها) يعود الضمير فيـه إلى الحلوس) .

وبهذا يتضح اغتفار النحـاة فى الثوانى دون الأوائل .

(و) ـ عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بـ (لولا) :

من المعلوم لدينا أنه سمع (لولاى) ، (ولولاك) ، ولولاه وقد أنكر المبرد سماع ذلك ، إذ يقول بعـد ذكر البيت :

وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى(١٧)

... والذى أقوله : إن هـذا خطأ ، لا يصلح إلا أن تقول : (لولا أنت) ، كما قـال تعـالى : « **لـولا أنتم لكنا مؤمنـين** »(١٨) ، ومن خالفنا يزعم أن الذى قلنـاه أجـود ، ويدعى الوجـه الآخر فيجيزه على بعـده(١٩) .

---

(١٧) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم .
القلة : ما استدق من رأس الجبل ، والنيق : أرفع الجبل ، والبيت فى الكتاب ٣٧٤/٢ ، وعيون الأخبار ٨٢/٣ ، ٨٣ ، والانصـاف ٦٩١ ، والخصائص ٢٦١/٢ .

(١٨) سـورة سبأ آية ٣١ .

(١٩) **الكـامل** ٤٩/٨ .

أما رأى سيبويه(٢٠) والجمهور فهو أن (لولا) فى ذلك مختصة بجر الضمير ، وأن ياء المتكلم فى (لولاى) ، وكاف الخطاب فى (لولاك) ، وهاء الغيبة فى (لولاه) مجرورات بـ (لولا) فى هذه الحالة غير متعلقة بشىء ، وأن هذه المجرورات فى موضع رفع بالابتداء ، .

يقول فى الكتاب(٢١) : وذلك لولاك ولولاى ، إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع .

ولذلك إذا عطف اسم ظاهر على (لولاى) فقيل : لولاى وزيد لكان كذا وكذا ، فإنه يجب الرفع فى (زيد) ، لأن (لولا) لا تجر الاسم الظاهر ، إلا أن ابن هشام(٢٢) بين أنه قديم صح الجر ، وعلل ذلك بأنه يمكن الادعاء بأنه يغتفر كثيرا فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل .

---

(٢٠) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام البصريين ، كنيته أبو بشر ، وقيل أبو الحسن : أخذ عن الخليل ، ويونس ، والأخفش الأكبر، صاحب الكتاب ، توفى سنة ١٨٠ هـ . ترجمته فى إنباه الواة ٣٤٦/٢ ، ٣٦٠ ، والبغية ٢٢٩/٢ ، ٢٣٠ ، ونشأة النحو .

(٢١) الكتاب ٣٧٣/٢ .

(٢٢) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى ، الشيخ جمال الدين الحنبلى ، سمع على أبى حيان ، وحدث عن ابن جماعة ، تصدر لنفع الطالبين ، وكان معروفاً بالتواضع والشفقة . من تصانيفه : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، والتوضيح على الألفية ، ورفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة ، توفى سنة ٧٦١ هـ ترجمته فى الدرر الكامنة ٤١٥/٢ - ٤١٧ ، والبغية ٦٨/٢ - ٧٠ .

فقد قال فى تذكرته(٢٣) : (سئلت عن لولاى) إذا عطف عليها اسم ظاهر .

فقلت : يجب الرفع نحو : (لولاى وزيد لكان كذا وكذا)، كما تقول : ما فى الدار من رجل ولا امرأة ، وذلك لأن الاسم المضمر بعد (لولا) ، وإن كان فى موضع خفض بها إلا أنه أيضاً فى موضع رفع بالابتداء ، ونظيره فى ذلك الاسم المجرور بـ (لعل) على لغة عقيل ، إذ قيل : لعل زيد قائم ، ألا ترى أن (قائم) خبر مرفوع ، وليس معمولا لـ (لعل) ، لأنها هنا حرف جر كالباء واللام ، فلا تعمل غير الجر ، وإن عطف على محله من الخفض فإن التزمت إعادة الخافض لم يتأت هنا ، لأنا إذا قلنا : لولاك ولولا زيد ، لزم جر (لولا) للظاهر ، وهو ممتنع ، بإجماع النحاة ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرناه ، لأن العامل حينئذ هو (لولا) الثانية ، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيرا فى الثوانى ما لم يغتفروا فى الأوائل .

وبهذا نجد ابن هشام قد صحح جر (لولا) للاسم الظاهر فى حالة العطف بقوله قد يصحح ، أى أنه يصح بقلة ، وذلك لأن العطف من الثوانى وقد اغتفروا فى الثوانى مالم يغتفروا فى الأوائل .

(ز) ـ العطف على (غدوة) المضافة إلى (لدن) :

من الأسماء الملازمة للإضافة (لدن) وهى ظرف من ظروف الأمكنة بمعنى (عند) وهى مبنية على السكون ، وقد ورد فيها عدة لغات(٢٤) فقالوا : (لدن) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ،

---

(٢٣) وجدت هذا النص فى الأشباه والنظائر ٤٠١/١ .
(٢٤) ابن يعيش ١٠١/٤ .

وعللوا كسر النـون ، لئلا تلتقى سـاكنة مع الدال ، وقالوا : (لدن) بضـم اللام وسـكون الدال وكسر النـون ، وذلك لأنهم أرادوا التخفيف ، فنقلوا الضـم من الدال إلى لام (لدن) ، وحكم ما بعـدها أنه مخفوض بالإضـافة ، وذلك نحو قوله تعـالى : « **من لدن حكيم عليم** »(٢٥) .

هـذا هو ورود (لدن) فى الغـالب إلا أنه ورد نصب (غـدوة) بعـدها فى الشعر ، ومن ذلك قول الشـاعر :

لـدن غـدوة حتى الان بخفهـا بقية منقوص من الظل قالص(٢٦)

وقول ذى الرمـة(٢٧) :

لـدن غـدوة حتى إذا امتـدت الضـحى
وحث القطـين الشحشـحان المكلف(٢٨)

والشـاهد فيهما نصـب (غـدوة) بعـد (لدن) ، وعلل هـذا النصب النحـاة ، بقولهم : إنما نصـبوا بها ، لأنهم شبهوا النـون فى

---

(٢٥) سـورة النمل آية ٦ .

(٢٦) البيت من الطويل ، ولم أعثر على قائله .
وقد ورد فى ابن يعيش ١٠٠/٤ .

(٢٧) هو غيـلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العـدوى ، شـاعر من فحول الطبقـة الثانيـة فى عصره ، ه ديوان شـعر ، توفى سنة ١١٧ هـ ترجمته فى وفيـات الأعيان ٤٠٤/١ ، والأعـلام ١٢٤/٥.

(٢٨) هـذا البيت من الطـويل
والشـحشح والشحشحان ة القـوى ، وقيـل : كل مـاض فى كلام أو سـير ، ومعناه فى البيت : الحادى ـ انظره فى الصحاح (شحح) ٣٧٨/١ ، وابـن يعيش ١٠٢/٤ ، ولسـان العـرب (شحح) ٢٢٠٦ ، والديوان ٣٧٤ .

(لدن) بالتنوين فى اسم الفاعل فى مثل قوله (ضارب) ، فكما نصبوا بـ (ضارب) المنون فقالوا : ضارب زيدا ، نصبوا بـ (لدن) (غدوة) على التشبيه بالتمييز فى نحو : (عندى راقود خلا ، وجية صوفا) .

وذكر ابن يعيش(٢٩) وجه الشبه بين (لدن) و (ضارب) المنون ، وهو أن اختلاف الحركات على الدال من الفتح إلى الضم ، يشبه اختلاف حركات الإعراب ، بأن إثبات النون وحذفها يشبه التنوين .

هذا وقد شبه بعضهم(٣٠) (غدوة) بعد (لدن) بالفاعل فرفعها ، فقالوا : (لدن غدوة) كما قالوا : قام زيد .

ومن النحاة(٣١) من يجرى (غدوة) على القياس فيجرها بـ (لدن) ، غير مفرق بينها وبين غيرها .

وهنا نسأل : هل يجوز لنا أن ننصب أى كلمة بعد (لدن) قياساً على (غدوة) ؟ .

الجواب : أنه لا ينصب بعد (لدن) غير (غدوة) ولا يجوز القياس عليها ، لأنه إنما جاز النصب فى (غدوة) لكثرة الاستعمال، فلا يجوز أن نقول : (لدن بكرة) ، بنصب (بكرة) ، وما ورد فيه

---

(٢٩) هو يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا محمد ابن على المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى النحوى الحلبى ، موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش ، من كبار أئمة العربية ، توفى ٦٤٣ هـ ، ترجمته فى البغية ٣٥١/٢ .

(٣٠) الارتشاف ٢٦٦/٢ .

(٣١) فى الارتشاف ٢٦٦/٢ : (يجوز الجر على الأصل ، وهو الأكثر)

نصب بعد (لدن) فإنما هو بغير (لدن) ، يقول سيبويه(٣٢) : لا ينصب (لدن) غير (غدوة) فلا تقول : (لدن بكرة) فأما :

من لدن شولا فإلى إتلائها(٣٣)

فعلى إضمار (كان) الناقصة ، أى كانت شولا .

بناء على ذلك كان يجب فى العطف على (غدوة) المنصوبة بـ (لدن) أن يكون المعطوف غير منصوب ، وذلك فى مثل (لدن غدوة وعشية) ، فنصب كلمة (عشية) المعطوفة على (غدوة) ، يؤدى إلى نصب غير (غدوة) بـ (لدن) ، إلا أن بعض النحاة أجاز النصب فى هذا المثال ، ومن النحاة من أوجبه ، ومنهم من ضعفه .

فابن مالك(٣٤) عد النصب فى هذا المثال بعيدا عن القياس، أما أبو حيان (٣٥) فأوجب النصب ، ومنع الجر ، وفى

---

(٣٢) الكتاب ١/٢٦٤ .

(٣٣) الرجز من شواهد الكتاب ١/٢٦٤ ، وقد ورد فى ابن الشجرى ١/٢٢٢ ، وشواهد العينى ٢/٥١ ، والخزانة ٢/٨٤ .

(٣٤) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائى ، الجيانى ، الشافعى النحوى ، امام النحاة ، وحافظ العربية ، وإمام فى القراءات من تصانيفه : الخلاصة ، والكافية الشافية وغيرهما توفى ٦٧٢ هـ ترجمته فى البغية ٢/١٣٠ - ١٣٧ .

(٣٥) هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الإمام ، أثير الدين ، أبو حيان الأندلسى ، الغرناطى ، أخذ عن أبى الحسن الأبذى وابن الصائغ ، وأخذ عنه عدد كبير ، تقدم فى النحو ، وذاع صيته من تصانيفه البحر المحيط ، والتذييل والتكميل ، توفى ٧٤٥ هـ البغية ١/٢٨٣ .

هذا يقول(٣٦):

وإذا عطفت على (غـدوة) المنصوب بى (لدن) ، فقلت (لدن غدوة وعشية) فقـد أجـاز أبو الحسن(٣٧) الجـر فى المعطوف والنصـب ، وقال ابن مالك النصـب فى المعطوف بعيـد عن القيـاس ، والذى أختاره (أنه لا يجوز فى المعطوف إلا النصـب) .

وقـد علل وجـوب النصـب فى المعطوف ، بانه لا يجوز الجـر ، لأنه ليس موضع (غـدوة) الجـر ، وأنه لا يلزم من ذلك نصـب غير (غـدوة) بـ (لدن) ، لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل .

وفى هـذا يقول الإمام السيوطى(٣٨) : وإذا عطف على (غدوة)

---

(٣٦) ارتشـاف الضرب ٢٦٧/٢ .

(٣٧) هو سعيد بن مسعدة المجاشـعى ، أخـذ النحو عن سيبويه ، وأخذ عنـه الكسـائى ، له كتاب معانى القرآن ، وكان أعلم النـاس بالكلام ، وأحذقهم بالجـدل ، ترجمتـه فى إنباه الرواة ٣٦/٢ ـ ٤٠ ، ومرآة الجنان ٦١/٢ ، وفيـات الأعيـان ٢٠٨/١ ، وشذرات الذهب ٣٦/٢ .

(٣٨) هو عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمـد بن أبى بكر بن عثمان بن محمـد ، المصرى جلال الدين ، له مؤلفات كثيرة منها المزهر فى اللغـة ، والدر المنثور فى التفسير المأثور ، توفى سنة ٩١١ هـ ترجمتـه فى البـدر الطالع ٣٢٨/١ ـ ٣٣٥ ، وحسن المحاضرة ١٨٨/١ ـ ١٩٥ ، وشذرات الذهب ٥١/٨ ـ ٥٥ ، وانظر قوله فى الأشباه والنظائر ٤٠٢/١ .

المنصوب ما بعدها فقيل : (لدن وغدوة وعشية) ، جاز عند الأخفش فى المعطوف الجر على الموضع ، والنصب على اللفظ ، وضعف ابن مالك فى شرح الكافية النصب ، وأوجبه أبو حيان ، ومنع الجر ، لأن (غدوة) عند من نصبه ليس فى موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع ، قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير (غدوة) ، وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز فى الثوانى مالا يجوز فى الأوائل .

(ح) ـ عطف ما فيه (ال) على المنادى :

ذكر النحاة أن حروف النداء لا تجامع الألف واللام ، أى أنه لا يقال : ياالرجل ، ويا الغلام ، فلا يصح نداء ما فيه (ال) ، وبين ابن يعيش(٣٩) العلة فى ذلك فى أمرين :

الأول : أن الألف واللام تفيدان التعريف ، والنداء يفيد تخصيصاً وإذا قصدت واحدا بعينه صار معرفة ، كأنك أشرت إليه ، والتخصيص ضرب من التعريف ، ولما كان الأمر كذلك ، وجب الاكتفاء بأحدهما عن الآخر ، فلا داعى لاجتماعهما ، وأصبح النداء يغنى عن الألف واللام ، لأن الأسماء به تصير كأسماء الإشارة نحو : هذا ، وهذه ، وهذان ، وهؤلاء .

الثانى : أن الألف واللام تفيدان العهد ، وهو معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين حاضرين فى ثالث غائب ، والنداء خطاب لحاضر ، فاتضح أن الجمع بين (ال) وبين النداء يؤدى إلى اجتماع النقيضين ، وهو الحضور وعدمه فى أن واحد ، فوجب عدم اجتماعهما .

---

(٣٩) ابن يعيش ٨/٢ .

وأما ما ورد مخالفاً لذلك فهو شاذ ، وذلك نحو قول الشاعر :

من أجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى(٤٠)

والشاهد فى قوله : (ياالتى) حيث جمع الشاعر بين (يا) النداء وبين (ال) وهو شاذ فى القياس ، لأنه لا يجوز نداء ما فيه (ال) ، وشاذ فى الاستعمال ، لأنه لم يرد عن العرب غير بيت أو بيتين ما ذكرته وبيت آخر هو قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا(*)

والشاهد فى قوله : (يا الغلامان) حيث جمع الشاعر بين (يا) التى للنداء ، وبين (الغلامان) المقترن بـ (ال) ، وهو شاذ وقبيح لأنه لا يجوز نداء ما فيه (ال) ، ويعد هذا البيت أقبح من البيت الذى قبله ، لأنه فى البيت السابق نداء (التى) ، وهو اسم موصول ملازم للألف واللام ، بخلاف الغلام فإنه غير ملازم لـ (ال) .

هذا حكم ما فيه (ال) لكن ما الحكم إذا عطفنا ما فيه (ال) على (المنادى) ، مع العلم بأن عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر (ال) ؟ .

---

(٤٠) قائل هذا البيت : الأخوص الرياض ، وهو من الوافر ، ولا تنطق الهمزة فى كلمة (أجلك ،)للوزن . وقد ورد فى النوادر لأبى زيد ٢٢٢ ، والمحتسب ٣١٩/١ ، ولسان العرب (ثنن) .

(★) لم أعثر على قائل هذا الرجز .

وقد ورد فى المقتضب ٢٤٣/٤ ، والأصول لابن السراج ٣٧٣/١ وأمالى ابن الشجرى ١٨٢/٢ ، والإنصاف ٣٣٦ ، وابن يعيش ٩/٢ ، والهمع ١٧٤/١ ، والأشمونى ١٤٥/٣ ، والدرر ١٥١/١.

أجـاب ابن يعيش(٤١) على هـذا بقوله : (وأما العطف بحـرف فنحو : (يا عمرو والحارث) ، إذا عطفت اسـماً فيـه الألف واللام على مفرد جـاز فيـه وجهـان الرفع والنصـب ، تقـول فى الرفع : يا زيد والحـارث وهو اختيار الخليل؟٤٢) ، وسيبويه(، والمازنى(٤٣) ، وقرأ الأعـرج(٤٤) :

« يا جبـال أوبى معـه والطـير »(٤٥)

---

(٤١) ابن يعيش ٣/٢ .

(٤٢) هو الخليـل بن أحمـد بن عمرو بن تميم ، الفراهيدى ، البصرى صاحب العربيـة والعـروض ، اشتهر بالزهد فى الدنيـا ، صاحب كتـاب العـين ، أخذ عن أيوب ، وعاصم الأحوا ، وروى عنـه سيبويه والأصمعى ، توفى سنة ١٧٥ هـ ترجمته فى إنباه الرواة ، والبغيـة ٥٥٧/١ ـ ٥٦٠ ، والمدارس النحـوية ومعجم المؤلفين ١٨٢/٤ .

(٤٣) هو بكر بن محمـد بن بقية ، وقيل : بكر بن محمـد بن عـدى بن حبيب ، أبو عثمان ، المازنى النحـوى ، روى عن الأصمعى ، وأبى زيد الأنصـارى ، وروى عنه الفضـل بن محمـد اليزيدى من تصانيفه : مختصر النحو إنباه الرواة ٢٨١/١ ـ ٢٩١ ، تاريخ بغـداد ٩٣/٧ ، ٩٤ ، وفيات الأعيان ٩٢/١ ، ٩٣ .

(٤٤) هو حميـد بن قيس بن الأعـرج ، أبو صفوان المكى القارى ، ثقة ، قرأ عن مجاهد ، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء ، وسـفيان بن عيينة ، توفى سنة ١٣٠ هـ ، ترجمته فى غاية النهاية فى طبقات القـراء ٢٦٥/١ .

(٤٥) سـورة سـبأ آية ١٠ ، والقراءة فى روح المعـانى ١١٤/٢٢ ، حيث ذكر الألوسى أن (الطيرَ) بالنصـب ، وهو عنـد أبى عمرو بن

وتقول فى النصب : (يا زيد والحارث ، وهو اختيار أبى عمرو(٤٦) ، ويونس(٤٧) ، وعيسى بن عمر(٤٨) ، وأبى عمر

= العلاء ، بإضمار فعل تقديره : وسخرنا له الطير ، وحكى أبو عبيدة عنه أن ذاك بالعطف على (فضلا) ، ولا حاجة إلى الإضمار ... وذكر أن السلمى ، وابن هرمز ، وأبا يحيى ، وأبا توفل ، ويعقوب ، وابن أبى عيلة ، وجماعة من المدينة ، وعاصم فى رواية قرأوا : (والطير) بالرفع ، وقيد خرج هذا على أنه معطوف على (جبال) ، باعتبار لفظه وحركته ، لعروضها تشبه حركة الإعراب ، ويغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع ، وقيل : معطوف على الضمير المستتر فى (أوبى) وسوغ ذلك الفصل بالظرف) .

(٤٦) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين ، أحد القراء السبعة ، قرأ على الحسن بن أبى الحسن البصرى ، وحميد بن قيس الأعرج ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم ، وروى عنه : أحمد بن موسى اللؤلؤى ، وأخذ عنه سيبويه ، ويونس ابن حبيب ، وكان من أعلم الناس بالقراءة والعربية ، توفى بالكوفة سنة ١٥٤ ، وقيل : ١٤٨ ، وقيل : ١٥٧ ، ترجمته فى غاية النهاية ٢٨٨/١ - ٢٩٢ .

(٤٧) هو : يونس بن حبيب الضبى ، الولاء البصرى ، كنيته : أبو عبد الرحمن ، عرف ببراعته فى النحو ، روى عن سيبويه ، وروى عنه الكسائى ، والفراء ، توفى سنة ١٨٢ ، ترجمته فى البغية ٣٦٥/٢ .

(٤٨) هو عيسى بن عمر الثقفى ، كنيته أبو عمر ، إمام فى النحو ، والعربية ، والقراءة ، أخذ عن أبى عمرو بن العلاء ، وأخذ =

الجرمى(٤٩) ، وقراءة العامة : « يا جبال أوبى معه والطير »(٥٠) بالنصب .

وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : (يا زيد والحارث) فالرفع هو الاختيار عنده ، وإذا قلت : (يا زيد والرجل) فالنصب هو المختار ، وذلك أن الحارث وحارثاً علمان ، وليس فى الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما ، والألف واللام فى الرجل قد أفادتا معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان الواجب فى الإضافة النصب كان المختار ، والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً ، لأنهما بمنزلة الإضافة .

ومن هنا نجد أن كبار العلماء أمثال أبى عمرو ، ويونس ، والجرمى قد اختار كل منهم النصب ، وذلك لأنه وإن كان على تقدير العامل ، إلا أنه يجوز فى التوابع ذلك ، لأنها ثوان ، ويتوسع فى الثوانى بأنه يجوز فيها ما لا يجوز فى الأوائل .

= عنه الأصمعى ، من تصانيفه : الإكمال ، والجامع ، توفى سنة ١٤٩ هـ ، ترجمته فى البغية ٢/٢٣٧ .

(٤٩) هو صالح بن اسحاق ، كنيته : أبو عمر ، ولقبه : الجرمى ، كان عالما بارعاً فى اللغة والنحو ، صحيح الاعتقاد ، أخذ عن الأخفش ، ويونس ، والأصمعى ، ناظر الفراء ، توفى رحمه الله سنة ٢١٥ هـ ترجمته فى البغية ٢/٨ ، ٩ .

(٥٠) سورة سبأ آية ١٠ .

(٥١) هو محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الزمردى ، الشيخ شمس الدين بن الصائغ ، الحنفى ، النحوى ، برع فى اللغة ، والنحو ، والفقه ، أخذ عن الشهاب المرحل ، وأبى =

وقد ذكر ابن الصائغ(٥١) ما يوضح هذا بقوله : (أبو عمرو يختار النصب فى (الغلام) من نحو : (يا زيد والغلام) ، وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر اللام ، لأنه يجوز فى الثوانى مالا يجوز فى الأوائل .

(ط) ـ العطف على المستغاث به :

ذكر المرادى(٥٢) أن (للام) الجارة معان كثيرة من بينها لام الاستغاثة نحو : (يا لزيد) ، وهذه اللام يؤتى بها للاستغاثة بها ، أو للاستغاثة من أجل ، وبناء على ذلك فهى تقع لمعنيين ، **الأول** : لام المستغاث به ، وهذه اللام تكون مفتوحة ، وذلك نحو قول قيس بن فريح(٥٣) :

تكنفنى الوشاة فازعجونى ... فيا للناس للواشى المطاع(٥٤)

= حيان ، وأخذ عنه الجمال بن ظهيرة ، وعبد الرحمن بن عمر بن عبد العزيز بن جماعة ، من تصانيفه : التذكرة فى النحو وشرح الفية ابن مالك ، ونتائج الأفكار ، توفى سنة ٧٧٦ هـ ، ترجمته فى البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦ .

وانظر قوله فى الأشباه والنظائر ١/٤٠٢ .

(٥٢) هو بدر الدين ، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على ، عالم بارع فى العربية له شروح كثيرة فى كتب النحو منها : شرح التسهيل وشرح الكافية ، وشرح الجزولية وشرح المفصل توفى سنة ٧٤٩ هـ ترجمته فى بغية الوعاة ١/٥١٧ ، والدرر الكامنة ٢/٣٢ ، وشذرات الذهب ٦/١٦٠ . وانظر ما ذكره فى الجنى الدانى فى حروف المعانى ١٠٣ .

(٥٣) وقيل : حسان بن ثابت .

(٥٤) هذا البيت من الوافر .

=

فالشاهد فى هـذا البيت فى قوله : (يا للناس) بفتح اللام ، لأنها لام المستغاث به ، وفى قوله (للواشى) بكسر اللام ، لأنها لام المستغاث من أجـله .

ولم ترد لام المستغاث به مكسـورة إلا مع ياء المتكلم نحو : (يا لى) ولذلك قيـل : إن هـذه اللام تحتمـل أن تكون لام المستغاث به ، ولام المستغاث من أجـله ، إلا أن ابن عصفور(٥٥) صحح كونها لام المستغاث من أجـله .

أما ابن جنى(٥٦) فقد أجاز الوجهين فى قول الشاعر :

فيا شـوق ما أبـقى ويا لى من النـوى
ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى(٥٧)

وقد ورد فى الكتاب ٣١٩/١ ، وابن يعيش ١٣١/١ ، والجنى الدانى ص ١٠٣ ، والبهجـة المرضيـة فى شرح الألفية ١٤٢ ، وشـواهد العينى ٢٥٩/٤ ، وشرح الجمـل لابن عصفور ١١٢/٢

(٥٥) هو على بن مؤمن بن محمـد بن على أبو الحسن بن عصـفور ، النحوى ، الحضرمى ، الأشبلى ، حامل لواء العربيـة بالأندلس ، له تصانيف كثيرة منها ثلاثة شروح على الجمـل ، والممتـع فى التصريف ، والمقرب ، توفى سنة ٦٦٣ هـ وقيل : ٦٦٩ هـ ، ترجمته فى البغية ٢١٠/٢ وانظر تصحيحه فى شرح الجمل ٢ /١١١

(٥٦) هو عثمان بن جنى ـ بسـكون الياء معـرب كنى ـ أبو الفتـح النحـوى ، كان عالماً بالأدب والنحـو والصرف ، له تصـانيف كثيرة ، منها : الخصائص فى النحـو ، وسر الصناعة ، واللمع ، توفى سنة ٣٩٢ ، ترجمته فى البغية ١٣٢/٢ .

(٥٧) البيت للمثنبى ، وهو من الطويل .

وموضع اللام المفتوحة نصب ، والعامل فيها هو العامل الذى عمل النصب فى المنادى المضاف ، وهو الفعل الذى ناب عنه حرف النداء ، فإذا قلت : يا لزيد ، فكأنك قلت : أدعوكم لزيد ، وكان اللام المكسورة مفعولا ثانياً ، هذا ما ذكره ابن يعيش(٥٨) .

ومن أمثلة لام الاستغاثة ما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما ضربه العلج قال : (يا لله للمسلمين) .

الثانى : لام المستغاث من أجله ، وهذه اللام تكون مكسورة إلا مع المضمر ، وذلك لاحتمالها أن تكون للمستغاث به ، أو من أجله نحو : يالك ، وهذه اللام متعلقة بفعل محذوف(٥٩) ناب عنه حرف النداء فإذا قلت : (يا لزيد لعمرو) يكون التقدير : أدعوك لعمرو .

ومن النحاة(٦٠) من قال : إنها متعلقة بحال محذوفة ، وبناء على ذلك إذا قلت : (يالخالد لعمرو) فإن التقدير : مدعوا لعمرو .

هذا ، وقد ذكر ابن هشام(٦١) العلة فى فتح لام المستغاث به ، مع أن الأصل أن تكون مكسورة ، وهذه العلة : أنها لام الإضافة ، ولام الإضافة تكون مكسورة مع الاسم الظاهر نحو : (المال لزيد) ، فبين أنهم فتحوها للفرق بينها وبين لام المستغاث له ، فإذا قلت :

=

وقد ورد فى الديوان ٤٠/١ ، والجنى الدانى ١٠٣ ، ومغنى اللبيب ٢٢٨ ، ٢٤٣ ، وارتشاف الضرب ١٤١/٣ ، والأشمونى ١٢٥/٣ .

(٥٨) ابن يعيش ١٣١/١ .

(٥٩) الجنى الدانى ص ١٠٤ .

(٦٠) نفس المصدر والصفحة .

(٦١) ما ذكره ابن هشام فى الأشباه والنظائر ٣٢١/١ ، ٤٠٠ ، نقلا عن تذكرته ، وابن يعيش ١٣٠/١ .

(يا لزيد) بالفتح علم أن هـذه اللام لام المستغاث به ، وإذا قيـل : (يا لزيد) بكسر اللام على أن هـذه اللام لام المستغاث من أجله .

هـذا ، وقـد ذكر لنـا النحـاة : أنه فى حـالة العطف على لام المستغاث يجـوز فى المعطوف مالا يجـوز فى المعطـوف عليـه ،حيث كسر النحـاة اللام فى المعطوف ، فقـد ورد فى التصريح(٦٢) : (إلا أن يكـون المسـتغاث ياء المتـكلم نحـو : (يالى) ، أو معطـوفاً على على مستغاث ، ولم تعـد معـه (يا) فتكسر اللام نحو : (يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين) .

وقد ذكر ابن عقيل(٦٣) أنك إذا عطفت على المستغاث مستغاثاً آخـر ، فإما أن تكرر معـه (يا) أو لا ، فإن تكررت لزم الفتـح نحو : (يا لزيد ويا لعمرو لبكر) ، وإن لم تكـرر (يا) لزم الكسر ، نحـو : (يا لزيد ولعمر لبكر) ، كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له .

وقد أشـار ابن مالك إلى هـذا بقوله :

وافتح مـع المعطـوف إن كررت يا وفى سـوى ذلك بالكسر ائتيـا

ويقول ابن هشـام(٦٤) : إن قيل : لأى شىء فتحت لام المستغاث ؟

---

(٦٢) التصريح ١٨١/٢ .

(٦٣) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمـد بن عقيل ، كان إماما فى العربيـة والبيـان ، أخـذ القراءات عن التقى الصائغ ، ولازم أبا حيـان ، له تصانيف كثيرة منها : مختصر الشرح الكبير ، والمساعد فى شرح التسـهيل ، توفى ٧٦٩ هـ ، ترجمته فى البغيـة ٤٧/٢ ، ٤٨ .

وانظر قوله فى شرح الألفية ١٤٢ .

(٦٤) الأشباه والنظائر ٤٠٠/١ ، ٤٠١ نقلا عن ابن هشام فى تذكرته .

فالجواب : فرقاً بينها وبين لام المستغاث له .

فإن قيل : لأى شيء كان المفتوح لام المستغاث ، وكان حقه فى الثانية ، لأن عندها تتحقق الحاجة ، فهو أجرى على قيامهم ، كما أنهم لا يحذفون فى نحو : (سفرجل) إلا ما ارتدعوا عنده ؟

فالجواب : أن الأول خال من الضمير ، واللام تفتح إذا دخلت عليه .

فإن قيل : فلأى شيء كررت فى المعطوف عليه ؟

فالجواب : أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك ، وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل ، وإن لم يجز : ياالرجل .

فإن قيل : فلأى شيء يفتح فى (يالزيد و يا لعمرو) مع أنه معطوف؟

فالجواب : أنه نداء ثان مستقل ، والمعطوف الجملة .

هذا ، وقد علل الأبذى(٦٥) كسر اللام فى المعطوف على المستغاث به بأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل .

(ى) ـ عطف المجرد من (ال) على المضاف إليه المقترن بـ (ال) :

إذا كان المضاف بـ (ال) وذلك فى الإضافة اللفظية فلابد أن يكون المضاف إليه بـ (ال) ، نحو : سعيد الجعد الشعر ، (فالجعد)

---

(٦٥) هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد يس بن محمود النفرى ، الأبذى الأصل ، الغرناطى ، أبو إسحاق ، كان نحوياً فقيهاً ، أخذ النحو عن ابن يربوع ، توفى سنة ٥٦٢ هـ ترجمته فى البغية ٢٢٤/١ .
وانظر تعليله فى الأشباه والنظائر ٤٠١/١ .

نعت لسعيد ، وهو مضاف ، والشعر مضاف إليه ، **أو يكون المضاف** إليه أضيف إلى ما فيه (ال) ، نحو قول الشاعر :

لقد ظفر الزوار أقفية العدا بما جاوز الآمال ملأسر والقتل(٦٦)

فا (لزوار) مضاف ، و (أقفية) مضاف إليه ، وهو مضاف و (العدا) مضاف إليه ، وهو مقرون بـ (ال) .

أو أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه (ال) نحو قول الشاعر :

الود أنت المستحقة صفوه منى وإن لم أرج منك نوالا(٦٧)

فا (لمستحقة) بـ (ال) وهو مضاف ، و (صفو) مضاف إليه ، وهى كلمة مضافة إلى (الهاء) العائد على (الود) وهو بـ (ال) . **أو يكون** الوصف مثنى نحو : (المستوطنا عدن) من قول الشاعر :

إن يغنيا عنى المستوطنا عدن فإننى لست يوماً عنهما بغنى(٦٨)

أو أن يكون الوصف المضاف جمعاً نحو : المصغى مسامعهم من قول الشاعر :

---

(٦٦) لم أعثر على قائل لهذا البيت ، وهو من الطويل .
وقد ورد فى التصريح ٢٩/٢ ، ٢٤٥ .

(٦٧) البيت من الكامل ، ولم أعثر على قائله .
وقد ورد فى التصريح ٢٤٦/٢ ، وشواهد العينى ٣٩٢/٣ ، والدرر ٥٧/٢ .

(٦٨) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله
وقد ورد فى التصريح ٢٩/٢ ، والهمع ٤٨/٢ ، والأشمونى ٢٤٦/٢ ، وشواهد العينى ٣٩٣ ، والدرر ٥٧/٢ .

ليس الإخلاء بالمصفى مسامعهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم(٦٩)

ومع هـذا فقـد أجاز النحـاة أن يعطف على المضاف إليه إذا كان بـ (ال) ، وذلك لأنه يغتفـر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ، فقد قال سيبويه(٧٠) : ومن قال : هـذا الضـارب الرجل ، قال : هو الضارب الرجل وعبد الله ، ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى :

الواهب المائة الهجـان وعبـدها عوذا تـرجى بينها أطفـالها(٧١)

وبنـاء على ذلك نعلم أنه يجـوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، وقد ذكر المبرد هـذا البيت ، وبين أن ذلك إنما جـاز كما جـاز كل شاة وسخلتها بـدرهم ، وكما جـوز النحـاة : (رب رجـل وأخيـه) فقال(٧٢) وبيت الأعشى ينشد جـرا :

الواهب المائة الهجـان وعبـدها عوذا تـرجى بينهـا أطفالهـا

فإن قال قائل : ما بالك جـررت (عبدها) ، وإنما يضـاف فى هـذا الباب إلى ما فيـه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجـه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة ، والواهب عبدها ؟

---

(٦٩) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائله .

وقد ورد هـذا البيت فى التصريح ٣٠/٢ ، والهمع ٤٨/٢ ، وشواهد العينى ٣٩٤/٣ ، والدرر اللوامع ٥٧/٢ .

(٧٠) الكتـاب ١٨٢/١ ، ١٨٣ .

(٧١) البيت من الكامـل .

وقد ورد فى الديوان ٢٥ ، والكتـاب ١٨٣/١ ، والمقتضب ٤/ ١٦٣ ، والمقـرب ٢٤ ، والهمـع ٤٨/٢ ، والخـزانة ١٨١/٢ ، والدرر ٥٧/٢ .

(٧٢) المقتضـب ١٦٣/٤ .

فإنما جاز هذا فى المعطوف على تقدير : واهب عبدها ، كما جاز (رب رجل وأخيه) ، وأنت لا تقول : (رب أخيه) ، ولكنه على تقدير : وأخ له ، ومثل ذلك : كل شاة وسخلتها بدرهم ، وأنت لا تقول : كل سخلتها ، ولكنه على التقدير الذى جزتك به » .

(ك) ـ العطف على جواب الشرط :

لا يجوز فى النثر أن يكون فعل الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً ، فإذا عطفنا على ذلك الجواب فإنه يغتفر فى المعطوف كونه ماضياً ، ومن ذلك قوله تعالى : « **إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت** »(٧٣) ، فقد عطف الفعل (ظل) على الجواب ، مع أنه لا يصلح أن يكون جواباً .

أما فى الشعر فهو جائز يقول الشاعر :

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً عنى وما يسمعوا من صالح دفنوا(٧٤)

فنجد فعل الشرط (يسمعوا) وهو فعل مضارع ، وجواب الشرط قوله (طاروا) ، وهو فعل ماضى .

والآية القرآنية توضح لنا باعتبارها دليلا على جواز الاغتفار فى الثوانى .

وبعد فقد اتضح لنا أنه لا يشترط فى المعطوف مباشرة العامل ، ومن وهم ذلك يكون مخالفاً لما ورد عن العرب ، لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل .

---

(٧٣) سورة الشعراء آية ٤ .

(٧٤) البيت لقعنب بن أم صاحب ، وهو من البسيط ؛
وقد ورد فى المحتسب ٢٠٦/١ ، وسمط اللآلىء ٣٦٢ ، والاقتضاب ٢٩٢ ، وابن يعيش ١١٢/٨ .

يقول أبو حيان(٧٥) : ووهم شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذى ، فى أنه لا يجوز : رأيت زيدا وإياك ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه : « ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم ان اتقوا الله »(٧٦) ولا يشترط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل ، فيجوز ، قام زيد وأنا ، وقمت أنا وزيد ، ورأيت زيدا وإياك ، ورب رجل وأخيه ، وإن زيدا وإياه قائمان ، ومررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ، وإن زيدا قائم لا عمرا فلو كان العامل لا يمكن قبوله المعطوف بوجه البته نحو : أقوم أنا وزيد ، (ولا نخلفه نحن ولا أنت)(٧٧) ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد ، و « ولا تضار والدة بولدها ولا مولود »(٧٨) ، وقم أنت وزيد ، كذا باقى ما مثل به ، وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص المعربين والنحويين من : (وزجك)(٧٩) معطوف على الضمير المستكن فى (اسكن) ، المؤكد بـ (أنت) ، ولا نعلم خلافا فى جواز : تقوم هند وزيد ، وأنه من عطف المفردات .

---

(٧٥) ارتشاف الضرب ٦٥٧/٢ .

(٧٦) سورة النساء آية ١٣١ .

(٧٧) سورة طه آية ٥٨ .

(٧٨) سورة البقرة آية ٢٣٣ .

(٧٩) سورة البقرة آية ٣٥ ، يقول المنتجب الهمذانى فى كتابه الفريد ١٢٤/١ : (أنت) تأكيد للمستتر فى (اسكن) ليحسن العطف عليه ، ولو قلت : اسكن وزيد من غير تأكيد لم يحسن ، وإنما لم يحسن لأن الفاعل مع الفعل كجزء من أجزائه ، فلو عطف عليه من غير تأكيد لظن أنه عطف على الفعل ، وعطف الاسم على الفعل لا يجوز .

ومن الأمثلة التى مثل بها أبو حيان نرى قضية الاغتفار فى الثوانى واضحة جلية لا لبس فيها ، ولا غموض ، فقد بين بطريق الإجمال ذلك فقال : (ولا يشترط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل أى أنه يغتفر فيه ذلك .

ثم بين بالأمثلة مفصحاً عن هذا فقال : فيجوز : قام زيد وأنا ففى هذا المثل المعطوف ضمير المتكلم المنفصل وهو (أنا) وهذا الضمير لا يجوز مباشرته للفعل (قام) ، و (قمت أنا وزيد) فعطف (زيد) على ضمير الرفع المتصل المؤكد بالضمير المنفصل ، وهو لا يجوز مباشرته الفعل (قمت) ، على أنه فاعل ، وهو المتكلم ، وفى (رأيت زيدا وإياك) عطف الضمير المنفصل على (زيد) ، ولا يجوز مباشرة الفعل (إياك) فلا يقال : : (رأيت إياك) ، وفى (رب رجل وأخيه) عطف المعرفة على النكرة المجرورة بـ (رب)، ولا يجوز (رب أخيه) ، لاختصاص رب بجر النكرات ، وفى (إن زيدا وإياه قائمان) لا يجوز مباشرة إن (إياه وفى (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) ، لا يجوز أن تقول : قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثانى وربط الأول بالمعنى .

وفى « **اسكن أنت وزوجك الجنة** » حيث عطف النحاة (زوجك) على الضمير المستتر فى (اسكن) مع أنه لا يباشر الاسم الظاهر، وقد قال الشيخ الخضرى(٨٠) مفصحاً عن ذلك :

(فزوجك معطوف الخ .. لا يرد عليه تسلط فعل الأمر على الاسم الظاهر ، وهو ممنوع ، ولذا قيل : إنه فاعل بمحذوف ، والمعطوف الجملة ، أى وليسكن زوجك كما سيأتى ، لأنه يغتفر فى الثوانى ، ورب شىء يصح تبعاً لا استقلالا) .

---

(٨٠) حاشية الخضري ٦٦/٢ .

وبهذا الذى ذكره الخضرى يتضح لنا التوسع فى التوابع ، حيث ذكر أن هناك أشياء تصلح فى التبعية ، ولا تصلح فى الاستقلال وقد نقل آراء العلماء وأقوالهم فى هذه الآية الإمام الألوسى(٨١) مبيناً الاغتفار فى الثوانى :

« (أنت توكيد للمستكن فى (اسكن) ، والمقصد منه بالذات صحة العطف إذ لولاه لزم العطف على الضمير المتصل بلا فصل ، وهو ممتنع فى الفصيح على الصحيح ، وإفادة تقرير المتبوع مقصودة تبعاً ، وصح العطف مع أن المعطوف لا يباشره فعل الأمر ، لأنه وقع تابعاً ، ويغتفر فيه ما لا يتغتفر فى المتبوع » .

هذا وبالرغم من أن الموضح وصاحب التصريح قد ذهبا إلى أن الواو قد اختصت بجواز عطف عامل قد حذف وبقى معموله مرفوعاً ، فى هذه الآية ، وأن التقدير : (وليسكن زوجك) لئلا يلزم رفع فعل الأمر ، وهو (اسكن) : الاسم الظاهر ، وهو (زوجك) فإن صاحب التصريح بين أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل حيث يقول(٨٢) :

لئلا يلزم فى المثال الأول - وهو اسكن أنت وزوجك - رفع فعل الأمر ، وهو (اسكن) للاسم الظاهر ، وهو : (زوجك) ، بيان الملازمة : أنه لو جعل (زوجك) معطوفاً على فاعل (اسكن) المستتر فيه لكان شريكه فى عامله ، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرا ، فلا يعطف على فاعله ظاهر ، وقد يقال : يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل

---

(٨١) روح المعانى ٢٣٢/١ .

(٨٢) التصريح بمضمون التوضيح ١٥٤/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

ورب شيء يصح تبعاً ، ولا يصح استقلالا ، كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله فى المغنى ، وفى التسهيل(٨٣) : لا يشترط فى صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه » .

وهكذا نجد الأمثلة التى مثل بها أبو حيان ، والتى اتضح من خلالها القاعدة التى تقول : (يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل .

وفى هذا يقول ابن النحاس(٨٤) فى قوله تعالى :

« **اسكن أنت وزوجك** » ، (أنت توكيد للمضمر ، ويجوز فى غير القرآن على بعد (قم وزيد) ، وهو بهذا يجوز العطف بدون توكيد مع أنه لا يصح مباشرة (زيد لـ (قم) .

ثالثاً : الاغتفار فى التوكيد

التوكيد اللفظى عبارة عن تكرار اللفظ بعينه سواء كان اسماً نحو : هذا زيد زيد ، أو فعلا نحو : قام قام ، وقم قم ، أو حرفاً نحو : إن إن زيدا منطلق ، أو بمرادفه نحو : قعد جلس زيد .

فإذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل فإنك تؤكده بضمير آخر منفصل مرفوع ، سواء أكان الضمير المتصل مرفوعاً أو منصوباً أو مجرورا ، وذلك نحو : قمت أنت ، فـ (أنت) ضمير فى موضع رفع ، لأنه تأكيد للتاء فى (قمت) ، وفى (رأيتك أنت) أنت ضمير منفصل فى موضع نصب ، لأنه توكيد للكاف فى (رأيتك) ، وفى : (مررت

---

(٨٣) التسهيل ١٧٧ .
(٨٤) إعراب القرآن ١ /٢١٣ .

بك أنت) ، (أنت) ضمير منفصل فى موضع خفض ، لأنه تأكيد للضمير المجرور فى (بك) .

وفى عد هذا من قبيل التوكيد اللفظى توسع لا يجوز فى غير التوابع ، ولذلك وجدت ابن يعيش يضع سؤالا ويجيب عليه : هل هذا من قبيل التوكيد اللفظى أم لا ؟ .

فيقول(٨٥) : فإن قيل : فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظى أو من قبيل التأكيد المعنوى ؟ .

قيل : لا ، بل هو بالتأكيد اللفظى أشبه ، لأن التأكيد المعنوى له ألفاظ مخصوصة وشروط .

هذا ، وقد ورد توكيد الضمير المتصل بضمير منفصل فى القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : « **إنك أنت العليم الحكيم** »(٨٦) .

فقد قال ابن عطية(٨٧) : (أنت) فى موضع نصب تأكيد تأكيد للضمير فى (إنك) أو فى موضع رفع على الابتداء ، و (العليم) خبره ، والجملة خبر (إن) ، أو فاصلة لا موضع لها من الإعراب .

---

(٨٥) ابن يعيش ٤٣/٣ .

(٨٦) البقرة ٣٢ .

(٨٧) هو : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسى ، المغربى ، الغرناطى ، الحافظ ، القاضى ، تولى القضاء بالأندلس ، اشتهر بالعدل فى حكمه ، توفى سنة ٥٤٦ هـ بالرقة ، ترجمته فى التفسير والمفسرون للذهبى ٢٣٨/١ ، ومقدمة المحرر الوجيز . انظر قوله في المحرر الوجيز ٢٣٨/١ .

وقد قال البيضاوى(٨٨) فى هذه الآية : قيل (أنت) تأكيد للكاف كما فى قولك : (مررت بك أنت) ، وإن لم يجز : (مررت بأنت) إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ فى المتبوع ، ولذلك جاز : (يا هذا الرجل) ، وإن لم يجز : (يا الرجل) .

رابعاً : الاغتفار فى البدل

ذكر ابن يعيش(٨٩) أن البدل ثان يقدر فى موضع الأول ، وذلك نحو : (مررت بأخيك زيد) ، فـ (زيد) ثان ، وذلك أنه تابع للأول فى إعرابه ، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول ، حتى كأنك قلت : مررت بزيد ، فالعامل فى المبدل منه يعمل فى البدل ، كأن المبدل منه غير موجود فى الكلام ، إذ يقول(٩٠) : (وذهب سيبويه ، وأبو العباس محمد بن يزيد ، والسيرافى من المتأخرين ، إلى أن العامل فى المبدل منه كالنعت والتوكيد ، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد .

ومن هنا منع أكثر النحاة أن يكون (بشر) بدلا من البكرى فى قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا(٩١)

---

(٨٨) هو : ناصر الدين ، أبو الخير ، عبد الله بن عمر بن محمد بن على البيضاوى ، الشافعى ، من بلاد فارس ، إمام كبير فى كثير من العلوم ، توفى بمدينة تبريز سنة ٦٩١ هـ ترجمته فى التفسير والمفسرون ٢٩٧/٢ .

وانظر قوله فى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤٧/١ .

(٨٩) ابن يعيش ٦٣/٣ .

(٩٠) ابن يعيش ٦٧/٣ .

(٩١) البيت للمرار الأسدى ، وهو من الوافر

وقد ورد فى الكتاب ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، وإصلاح

وذلك لامتناع إضافة (التارك) المحلى بـ (ال) إلى (بشر) وقالوا : إنه عطف بيان ، حتى وجدنا المبرد(٩٢) يمنع (الجر) فى (بشر) ، على أنه عطف بيان أو بدل .

والصواب جواز كونه عطف بيان أو بدلا ، لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ، يقول ابن يعيش(٩٣) بعد ذكر البيت : (فان الشاهد فيه أنه أضاف (التارك) إلى (البكرى) على حد (الضارب الرجل) تشبيهاً بالحسن الوجه ، وخفض (بشرا) عطف بيان على (البكرى) ، وأجراه عليه جرى الصفة على الموصوف ، هذا مذهب سيبويه ، ولو كان بدلا لم يجز (التارك بشر) ، لأن حكم البدل أن يقدر فى موضع الأول ، وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد: جواز الجر فى (بشر) عطف بيان كان أو بدلا ، وكان ينشد البيت:

● **أنا ابن التارك البكرى بشرا** ●

بالنصب ، والقول ما قاله سيبويه للسماع والقياس ، فأما السماع فإن سيبويه رواه مجرورا ، قال (٩٤) : سمعناه ممن يوثق به عن العرب ، ولا سبيل إلى رد رواية الثقة .

=

الخلل الواقع فى الجمل ٧١ ، وارتشاف الضرب ٦٠٦/٢ ، والمقرب ٢٤٨/١ ، والهمع ٢٢٢/٢ ، والأشمونى ٨٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٦٠/٢ ، وشواهد العينى ١٢١/٤ ، والخزانة ١٩٣/٢ ، والدرر ١٥٣/٢ .

(٩٢) مذهب المبرد فى ابن يعيش ٧٣/٣ .

(٩٣) ابن يعيش ٧٣/٣ .

(٩٤) يقول سيبويه فى الكتاب ١٨٢/١ بعد ذكره البيت : (سمعناه

وأما القياس فإن عطف البيان تابع كالنعت ، وقد يجوز فى فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، الا ترى أنك تقول : يا أيها الرجل ذو الجمة فتجعل (ذو الجمة) نعتاً للرجل ، ولا يجوز أن يقع موقعه .

هذا ومما يؤيد ما ذكرت الآتى :

أولا : ماذكره الأعلم(٩٥) فى هذا الشاهد حيث يقول : وأجرى (بشرا) على لفظ (البكرى) عطف بيان عليه ، أو بدلا منه ، وإن لم يكن فيه الألف واللام ، وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ، ولأنه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز فى المتبوع ، وقد خولف سيبويه فى جر بشر) وحمله على لفظ (البكرى) ، لأنك لو وضعته لم يتسع لك أن تقول : (أنا ابن التارك بشر) كما لا تقول : الضارب زيد ، والصحيح ما أجازه سيبويه .

ثانياً أن الفارسى أجاز فيه البدلية ، وقد نقل هذا الجواز أبو حيان(٩٦) ، حيث يقول بعد ذكر البيت : (والمبرد لا يجيز إلا نصب (بشر) ، وأجاز الفارسى فيه البدل .

=

ممن يرويه عن العرب ، وأجرى (بشرا) على مجرى المجرور لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين ، ومثل ذلك الإجراء على ما قبله : هو الضارب زيدا والرجل ، لا يكون فيه إلا النصب ، لأنه عمل فيهما المنون ، ولا يكون : هو الضارب عمرو ، كما لا يكون : هو الحسن وجه ، ومن قال : هذا الضارب الرجل قال : هو الضارب الرجل وعبد الله .

(٩٥) انظر ما قاله الأعلم فى هامش ابن يعيش ٣/٧٣ .

(٩٦) ارتشاف الضرب ٢/٦٠٦ .

ثالثاً : أن ابن هشام أعرب مشيها بدلا من ضمير الظرف ، مع أنه لو حل محله لزم خلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ ، وذلك لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل فى قول الشاعر :

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا(٩٧)

يقول صاحب التصريح(٩٨) : أن (مشيها) روى مرفوعاً ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وئيدا ، وهو منصوب على الحال ، فتعين أن يكون فاعلا بـ(وئيدا) مقدماً عليه .

وفى التصريح : (أو مشيها مبتدأ حذف خبره ، لسد الحال مسده ، أى يظهر وئيدا ، كقولهم : حكمك مسمطاً ، فحكمك مبتدأ حذف خبره ، لسد الحال مسده ، أى حكمك لك مثبتاً ، قيل : أو مشيها بدل من ضمير الظرف المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار .

وقد وضح صاحب التصريح هذا وضعفه بان (ما) استفهامية ، وهى مبتدأ ، وخبره : الجار والمجرور ، وهو قوله : (للجمال (وفى هذا الجار والمجرور ضمير مستتر مرفوع يعود على (ما) ، وأما تضعيفه فلأنه على تقدير البدلية لابد من ضمير يعود على المبدل منه لفظاً أو تقديرا .

هذا وقد رد اللقانى(٩٩) هذا التضعيف بقوله : (وجه ضعف

---

(٩٧) هذا الرجز للزباء .
وقد ورد فى أمالى الزجاجى ١٦٦ ، والهمع ١٥٩/١ ، والتصريح ٢٧١/١ ، وشرح الأشمونى ٤٦/٢ ، وشواهد العينى ٢/ ٤٤٨ ، والدرر ١٤١/١ .

(٩٨) التصريح بمضمون التوضيح ٢٧١/١ .

(٩٩) هو : محمد اللقانى ، المالكى ، ناصر الدين ، كنيته : أبو- عبد الله ، كان فقيهاً ، أصولياً ، صرفياً ، له تصانيف كثيرة منها:

البـدل أنه فى قوة إحلاله مجـل المبدل منه ، ولو حـلّ محله لزم

البـدل أنه فى قوة إحلاله سـجل المبدل منه ، ولو حل محـله لزم خلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ ، اذ يصير التركيب هكذا : أى شىء أى مثبت كائن المشى للجمـال وئيدا ، وفيـه بحث : إذ يغتفر فى الشىء حال كونه تابعاً ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع) .

وبهذا الذى قاله اللقـانى يتضح منـه تقويته للبدليـة لأن البـدل من الثوانى ، ولا يوافق صـاحب التصريح فى تضيعفه للبدلية .

رابعـاً : أن بعض النحـاة جوز مجىء البـدل فى كل المسائل التى منعها كثير من النحـاة ، لأنه يغتفر فى الثوانى ، فقـد ذكر الخضرى ضبط ابن هشام لهـذه المسائل بقوله(١٠٠) : مما يمتنع فيـه البـدل دون البيـان بما لا يستغنى عنـه التركيب أو لا يصح حلوله محل (الأول) .

وبعـد ذكره الأمثلة التى توضح ذلك قال(١٠١) : والمنع فى هـذه الصور مبنى على أن البـدل لابد من صـحة حـلوله محل الأول ، ومنعه بعضهم ، لأنه يغتفر فى الثوانى ، وقد جوزوا فى (إنك أنت زيد) كون أنت بدلا مع امتناع إن أنت ، وغير ذلك مما هو كثير .

خامساً : أن الدمامينى(١٠٢) لم يشترط للبدل إحلاله محـل الأول

=

حاشية على شرح التصريف للزنجانى ، وحاشية على شرح جمع الجوامع فى أصـول الفقـه ، توفى سنة ٩٥٨ هـ رحمه الله رحمة واسـعة، ترجمته فى معجم المؤلفين ١٦٧/١١ .
وانظر رده فى حاشية الشيخ يس ٢٧١/١ .

(١٠٠) حاشية الخضرى ٦٠/٢ .

(١٠١) نفس المصـدر والصفحة .

(١٠٢) هو : محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد بن سليمان ابن جعفـر القـرشى الاسـكندرانى ، بدر الدين ، المعـروف بابن

فقد قال الخضرى(١٠٣) : وأما فى نحو : زيد أعجبنى جماله ، فلا مانع من جعل (جماله) بدلا من الفاعل المستتر ، على أنه مر فى عطف البيان عن الدمامينى أن صحة الإحلال غير لازمة ، لأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع .

سادساً : أن الزنجانى(١٠٤) قد ذكر جواز جر (بشر) على البدل ، مع ترجيحه لقول سيبويه ، إذ يقول بعد ذكره البيت : ويجوز على البدل على قول من قال : العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، وعلى قول الفراء أيضاً حيث أجاز : الضارب زيد ، والقول ما قاله سيبويه ، إذ لا سبيل إلى رد الرواية ، وقد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع .

سابعا : أنه قد اعترض على اشتراطهم صلاحية إحلال البدل محل المبدل منه ، فقد قال الشيخ خالد فى التصريح(١٠٥) :

قال الموضح فى الحواشى : وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لابد وأن يكون صالحا للاحلال محل الأول ، وفيه نظر ، لأنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ، وقد جوزوا فى (إنك أنت) كون (أنت) تأكيدا ، وكونه بدلا ، مع أنه لا يجوز إن

الدمامينى ، له تصانيف منها : تحفة القريب فى حاشية مغنى اللبيب ، وشرح البخارى ، وشرح التسهيل ، توفى سنة ٨٣٧ هـ ترجمته فى البغية ٦٦/١ ، ٦٧ .

(١٠٣) حاشية الخضرى ٧٠/٢ .

(١٠٤) الكافى شرح الهادى ٨٨٧ .

(١٠٥) التصريح بمضمون التوضيح ١٣٣/٢ .

أنت ، وقال : أبو سعيد على بن مسعود(١٠٦) فى كتابه المستوفى : أولى ما يقال فى)نعم الرجل زيد) إن (زيدا) بدل من الرجل ، ولا يلزم أن يجوز: (نعم زيد) .

وبهذه الأدلة التى ذكرتها يتضح أن الصواب جواز البدلية فى البيت.

خامساً : القيـاس على الاغتفـار فى الثـوانى

بعـد هذا الذى ذكرته فى قضية الاغتفـار ، نوجـه سؤالا ، وهو: هل يجـوز القياس على التوابع ، فنقيس عليها بعض القضايا التى منعها النحويون بحجة الاغتفار فى التوابع ؟

والجواب : أن اللغـة يقتصر فيها على ما ورد فلا يجـوز لنا أن أن نستخدم الاغتفار فى موضوع غير التوابع .

وقد حـاول الفراء استخدام هـذه القاعدة فى اسم الفاعل فـرد عليـه النحـاة بأن هـذه القضية من خصوصيات الثوانى .

وذلك أن اسم الفاعل إذا كان صـلة (لال) عمل مطلقاً ، سواء كان للمضى أو الحـال أو الاستقبال ، وذلك مثل : جاء الضارب زيدا أمس ، أو الآن ، أو غدا ، إلا أن الفراء قد جوز إضافته إذا كان للحال أو الاستقبال وكانت حجتـه فى ذلك القياس على قول الشاعر :

الـواهب المـائة الهجـان وعبـدها

وهذا القياس لا يجوز ، لأنه قيـاس مع الفارق ، إذ قول الشاعر ورد فى التوابع ، والثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الأوائل .

---

(١٠٦) هو : على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان ، صـاحب كتاب المسـتوفى فى النحـو ، نقل عنـه أبو حيـان كثيراً فى مؤلفاته ، لم أعثر على تاريخ وفاته ، ترجمته فى البغية ٢/٢٠٦

وقد نقل رأى الفراء الإمام السيوطى ، ورد عليه حيث يقول (١٠٧)

وقال فى البسيط : جوز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرف بـ (ال) إذا كان للحـال أو الاستقبال ، نحو الضارب زيد الآن أو غدا ، واحتج بالقياس على قول الشاعر :

الـواهب المـائة الهجـان وعبـدها

والجواب :أنه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع بدليل قولهم (رب شاة وسخلتها) ، و (رب) لا تدخل على معرفة .

ومن هنـا نعلم أنه لا يجوز الاغتفار فى باب غير التوابع بحجـة القيـاس عليها .

والله ولى التوفيق

---

(١٠٧) الأشباه والنظائر ١/٣٩٩ .

خاتمـــة البحث

بعـد هـذه الرحلة التى قضيتها مع الثوانى ، اتضح لى من خلالها عـدة أمـور :

أولا : أن اللغة العربية تتسم بالتوسع ، ومن هـذا التوسع اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع .

ثانيـاً : أن الاغتفـار قد وقع فى كل التوابع ، وأن أشـهر النحاة وكبار المفسرين قد تحدثوا عن الاغتفار فيما تركوه من آثار .

ثالثـاً : أن اشتراط إحلال البدل محل المبدل منـه فيـه نظر .

رابعـاً : جواز البدلية فى (بشر) بنـاء على قاعدة الاغتفار فى قول الشاعر :

أنـا ابن التـارك البكـرى بشر عليه الطـير ترقبـه وقـوعا

خامساً : أنه لا يشترط صـلاحية التابع لمباشرة العامل ، والأمثلة لذلك كثيرة فى البحث .

سادساً : أنه لايجوز القيـاس على التوابع بأن يغتفر فى باب آخـر غير التوابع ، وذلك أن الفراء جوز إضافة اسـم الفاعل المعرف بـ (ال) إذا كان للحـال أو للاستقبال قياساً على تجويزهم قول الشاعر :

الـواهب المـائة الهجـان وعبـدها

فرد عليـه بأنه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع .

هذا والله أسال أن ينفع بهـذا البحث إنه نعم المولى ونعم المجيب

(وآخـر دعواهم أن الحمـد لله رب العالمين)

مصـــادر البحث

١ ـ **القـــرآن الكـــريم ٠**

٢ ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، ت ٧٤٥ هـ**
ت/ الدكتور مصطفى أحمد النماس ، الطبعـة الأولى بالقاهرة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م ٠

٣ ـ **الأشباه والنظائر فى النحو للعلامة جلال الدين السيوطى ،المتوفى** ٩١١ هـ ، ط أولى ـ ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنـــان ٠

٤ ـ **إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجى ، تاليف عبد الله بن السيد البطليوسى** ، المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، ت / د٠ حمـزة النشـرتى ـ دار المريخ ـ الرياض ٠

٥ ـ **الأصـول فى النحـو لابن السراج ، المتـوفى سنة ٣١٦ هـ ٠**
ت / د٠ عبد الحسين الفتلى ـ ط أولى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت

٥ ـ **إعراب القرآن لأبى جعفر أحمد بن النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٨ هـ،**
ت د / زهير غازى زاهد ، نشر عالم الكتب ـ مكتبة النهضة العربية ـ ط ثانية ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م ٠

٦ ـ **الأعـلام : تاليف خير الدين الزركلى :**
ط خامسة ، دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان ٠

٧ ـ **الاقتضاب ، شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسى** المتوفى سنة ٥٢١ هـ ـ بيروت ـ ١٩٠١ م ٠

٨ ـ **الأمالى الشجرية ، تأليف أبى السعادات هبة الله بن على المعروف بابن الشجرى** ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان ٠

٩ ـ **أمالى الزجاجى ، ت٠ الأستاذ عبد السلام هارون :**
ط المدني ـ ١٣٨٢ هـ ٠

١٠ - **إنبـاه الرواه على انباه النحاة ، تاليف جمال الدين محمد يوسف القفطى ، ت محمد أبو الوفضل إبراهيم** ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م - دار الفكر العربى - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت لبنـان .

١١ - **الانصاف فى مسائل الخلاف للبصرين والكوفيين ، لابن الأنبارى ،** ت / محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة - ١٣٨٠ هـ .

١٢ - **أنوار التنزيل وأسرار التاويل ، تفسير ناصر الدين البيضاوى :** المتوفى سنة ١٧٩١ هـ ، ط ثانية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، شركة ومكتبة مصطفى البابى الحلبى - مصر .

١٣ - **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين السيوطى : ت/ محمد أبو الفضل ابراهيم** ، طبعة أولى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى - مصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

١٤ - **البهجة المرضية فى شرح الألفية ، للإمام جلال الدين السيوطى -** مطبعة مصطفى البابى الحلبى - مصر - صفر ١٣٤٤ هـ .

١٥ - **تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادى :** نشر دار الكتاب العربى - بيروت - لبنان .

١٦ - **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت/ محمد كامل بركات** - نشر دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١٧ - **التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، على الفيـة ابن مالك للشيخ جمال الدين بن هشام** - دار احياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى وشركاه .

١٨ - **التفسير والمفسرون ، تاليف الدكتور محمد حسين الذهبى :** ط ثانية ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م - دار الكتب الحديثة - مصر .

١٩ - **الجنى الدانى فى حروف المعانى ، تاليف الحسن بن قاسم المرادى،**

ت د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجـديدة ـ بيروت ـ لبنان ، ط أولى ، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م ، وثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

٢٠ ـ **حاشية الخضرى ، تاليف الشيخ محمد الدمياطى ، الشافعى الشهير بالخضرى** ، المتوفى ١٢٨٧ هـ ، **على شرح ابن عقيـل لألفيـة ابن مالك** ، طبعة ١٣٥٩ هـ ـ ١٩٤٠ م ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده ـ مصر .

٢١ ـ **حاشية الشيخ يس على التصريح :**
دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابى الحلبى وشركاه .

٢٢ ـ **خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادى :** ط بولاق .

ـ **الخصائص لابن جنى : ت محمد على النجـار :**
ط ثالثة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٣ ـ **الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لأحمد بن حجر العسقلانى :**
ت محمد السيد جاد الحق ـ ط ٢ ـ مطبعة المدنى .

٢٤ ـ **الدرر اللوامع ، لأحمد بن أمـين الشنقيطى :**
كردستان ـ الجمالية ط سنة ١٣٢٨ هـ .

٢٥ ـ **ديوان الأعشى ، ت/ رودلف جاير** ـ فيينا ـ ١٩٢٧ م .

٢٦ ـ **ديوان المتنبى ، شرح العكبرى :** طبعة سنة ١٣٠٨ هـ .

٢٧ ـ **روح المعانى فى تفسكر القرآن العظيم ، والسبع المثانى للعـلامة شهاب الدين محمد الألوسى :** المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ ، إدارة الطباعة المنيرية ـ دار إحياء التراث العربى .

٢٨ ـ **سمط اللآلىء ، لعبد العزيز الميمنى الراجكوتى :**
لجنة التاليف ـ ١٣٥٤ هـ .

٢٩ - **شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى :**
بيروت - لبنـان .

٣٠ - **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك :**
مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر - صفر ١٣٤٤ هـ .

٣١ - **شرح أبيات سيبويه ، تاليف أبى محمد يوسف بن سعيد السيرافى ،** المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ، تـد / **محمد على سلطانى ،** ط ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م - مطبعة الحجاز - مطبوعات مجمع اللغـة العربية - دمشـق .

٣٢ - **شرح أبيات مغنى اللبيب ، صنعة عبد القادر بن عمر البغدادى ،** المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ : ت/ **عبد العزيز رباح ، واحمد يوسف دقاق** - دار المـأمون للتراث - دمشق .

٣٣ - **شرح شواهد شروح الألفيـة ، للعينى :**
بهامش خزانة الأدب - ط بولاق - ١٢٩٩ هـ .

٣٤ - **شرح المفصل للشيخ موفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى :**
المتوفى سنة ١٦٤٣ هـ - نشر عالم الكتب - بيروت .

٣٥ - **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تاليف الجوهرى ، ت/ احمد عبد الغفـار عطار** - ط ثانية - ١٩٨٢ م .

٣٦ - **غاية النهاية فى طبقـات القـراء ، لشمس الدين بن الجزرى ،** المتوفى سنة ٨٣٣ هـ : نشر ج. برجستراسر ، ط أولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٧ - **الكافى شرح الهـادى ، لأبى المعـالى عبد الوهـاب بن إبراهيم الزنجانى ،** المتوفى ٦٦٠ هـ ، ت د / **محمود فجال يوسف** - رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - القاهرة .

٣٨ ـ **الكتاب لأبى بشر عمرو بن عثمـان بن قنبر ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون** ـ رحمه الله ـ الطبعة الثانية ١٩٧٧ م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٣٩ ـ **لسان العرب ، لابن منظور ، المتوفى ٧١١ هـ :** دار المعارف ـ مصر .

٤٠ ـ **المحتسب لابن جنى ، المتوفى ٣٩٢ هـ ت/ على النجدى ناصف** وآخـرين ـ طبعة سنة ١٣٨٦ هـ ـ ١٣٨٩ هـ .

٤١ ـ **المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسى :** ت/ **الرحالى الفاروق** وآخـرين ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٧م ـ الدوحة ـ قطـر .

٤٢ ـ **المدارس النحوية ، تاليف الدكتور شوقى ضيف :** دار المعارف ـ مصر ـ الطبعة الثالثة .

٤٣ ـ **مـرآت الجنـان ، وعبرة اليقظان فى معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعى** ، منشورات الأعلى للطباعة ـ بيروت ـ لبنان .

٤٤ ـ **معجم المؤلفين ، تاليف عمـر رضـا كحـالة :** مكتبة المثنى ـ ودار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ لبنان .

٤٥ ـ **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، تاليف الإمام محمد عبد الله جمال الدين بن هشام ، الأنصارى المصرى** ـ المتوفى سنة ٧٦١ هـ ، ت/ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده .

٤٦ - **المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد** ، المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ت/ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٣٨٨ هـ .

٤٧ - **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ طنطاوى :** دار المعارف - مصر .

٤٨ - **النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى :** بيرو ت- لبنان .

٤٩ - **همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، تاليف جلال الدين السيوطى** ، المتوفى سنة ٩١١ هـ - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .

٥٠ - **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان :** ت٠د / إحسان عباس - دار صادر - بيروت .

أسأل الله تعالى لى ولجميع المسلمين أن يحسن الختام ، إنه نعم المولى ونعم المجيب .